

الموازنة الرأسمالية ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية: دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية بمدينة الفاشر، ولاية شمال دارفور-السودان

آدم أحمد سليمان سبيل^١، بدرالدين محمد أحمد عبدالرحمن^٢، وضاح الشاذلي عبد الرحمن الربيع^٣

^١ استاذ الاقتصاد المشارك، جامعة الفاشر، السودان.

^٢ استاذ الاقتصاد المشارك، جامعة زالنجي، السودان وجامعة الجوف، السعودية.

^٣ بنك النيل للتجارة والتنمية، فرع الفاشر، السودان.

المخلص: ناقشت هذه الدراسة دور الموازنة الرأسمالية في ترشيد القرارات الإستثمارية بفروع المصارف التجارية في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، بهدف إبراز أهمية استخدام الموازنات الرأسمالية لترشيد القرارات الإستثمارية بالمصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة وبيان مدى ادراك العاملون بأن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية فضلاً عن امتلاكهم معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازنة الرأسمالية وفق الأسس والمبادئ العلمية. اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية مستخدماً أسلوب المسح الشامل لمجتمع البحث الذي يتكون من جميع الموظفين بالفروع الخمس للمصارف التجارية بمدينة الفاشر وعددهم (٥٠) فرداً وقد استخدم الاستبيان كأداة لهذا الغرض. اعتمدت الدراسة أيضاً على المصادر الثانوية التي اشتملت على الكتب، والرسائل الجامعية، وشبكة المعلومات الدولية. استخدم الأساليب الإحصائية، تحديداً التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، بالإضافة إلى مربع كاي لمعالجة البيانات واختبار الفروض. توصلت الدراسة الى أن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية تعتبر إحدى الوظائف المهمة لإداري فروع المصارف التجارية، وإن هذه الفروع دائماً تحدد البدائل الإستثمارية المختلفة ومن ثم اختيار أفضلها، كما أن تنوع الإستثمارات تعتبر من أهم الدعائم الرئيسة التي يقوم عليها القرار الإستثماري لهذه الفروع لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات. أوضح تحليل اختبار مربع كاي أن العاملين بفروع المصارف يدركون أن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية تعتبر إحدى الوظائف المهمة لإدارة المصرف، وأنهم يدركون بأن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية، كما أنه يتوفر لديهم معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازنة الرأسمالية وفق الأسس والمبادئ العلمية كلها عند مستوى دلالة ٠.٠٥. توصي الدراسة بضرورة تدعيم ثقافة الموازنة الرأسمالية والتأكد من سلامة البديل الإستثماري الذي يتم اختياره، بناء قدرات العاملين في هذه المصارف في مجال استخدام الموازنات الرأسمالية، وإشراك موظفي الأقسام والإدارات بفروع المصارف التجارية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الموازنات الرأسمالية، القرارات الإستثمارية، المصارف التجارية، الفاشر

Abstract: This study discussed capital budgets and their role in rationalizing investment decisions in commercial banks' branches in El Fasher town with an objective of highlighting the importance of using capital budgets rationalizing investment decisions in commercial banks' branches in the study area and explaining to what extent the working staff in the above mentioned banks aware that using capital budgets will lead to rationalizing investment decisions as well as possessing enough knowledge could be depended on to prepare and implement capital budgets on scientific bases. The Study depended on primary sources to acquire the related data using comprehensive survey method due to the limited population size which consist of the all working forces in commercial banks' branches in the study area (50) and a questionnaire was used for this purpose. The Study depended also on secondary sources such as books, sand internet to acquire additional data. Statistical methods, namely frequency tables, percentages and Chi-Square were used to manipulate the data and testing the reach hypotheses. The obtained results revealed that investment decisions consider as one of commercial banks' branches managers' major tasks in the study area, and these branches always identify different investment alternatives then choosing the best one. Additionally, Investment diversification is considered one of fundamental banks policies in order to minimize risk associated with these investments. Chi-Square test analysis revealed that the working forces in these branches aware that

the process of investment decisions is considered one of commercial banks' branches managers' major tasks, and they aware of the importance of using the capital budgets rationalizing investment decisions tasks, additionally, they possess enough knowledge that could be depended on to prepare and implement capital budgets on scientific bases, all at 0.05 significant level. the study recommends that it is important to support capital budgeting culture, be sure of the soundness of investment alternative chosen; building the banks' working forces capacities in fields of using capital budgets rationalizing investment, and sharing of the staff at different division and departments in the process of investment decisions.

Keywords: capital budgeting, investment decisions, commercial banks, El Fasher.

الإطار العام للبحث :

المقدمة:

تعتبر القرارات الإستثمارية من أخطر القرارات الإدارية؛ لأنها تتعلق بفترة زمنية طويلة ربما تمتد إلى سنوات كثيرة، فهي قرارات تتعلق بإستثمار أموال كبيرة في الحاضر بغرض الحصول علي عائد في المستقبل، ولأنها قرارات محفوفة بالمخاطر من الصعوبة بمكان التنبؤ بما سوف يحصل في المستقبل، لذلك تستخدم الموازنة الرأس مالية أو الموازنة الإستثمارية في مجال تخطيط وتقييم المشروعات الإستثمارية وقد تطورت هذه الموازنة في الأونة الأخيرة خصوصاً بعد إستخدام أساليب ساعدت في التغلب علي معظم المشاكل منها بحوث العمليات، وأساليب الحاسبات، ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات، لذا نجد أن هنالك علاقة مرتبطة ما بين الموازنة الرأس مالية والقرارات الإستثمارية في عملية إتخاذ القرارات الصائبة، وذلك بتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمنشأة لما تقدمه الموازنة الرأس مالية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية.

مشكلة البحث

بالرغم من التطورات المتسارعة في دنيا الأعمال وخاصة فيما يتعلق بمجال الإستثمار، إلا أن بعض الادارات المصرفية قد واجهت صعوبات في اتخاذ القرار السليم، إما نتيجة عدم المقدرة على فهم وتحليل الليات السليمة لترشيد القرارات الإستثمارية تحديداً الموازونات الرأس مالية، الأمر الذي قد يجعل متخذ القرار يعتمد على خبرته الشخصية في اصدار قراره، ونظراً لأن القرار السليم المعتمد على المعرفة السليمة يؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالإستثمار، وفي المقابل القرار الخاطي يؤدي إلى مخاطر تمتد آثارها إلى سنوات متعاقبة؛ فإن مشكلة الدراسة تتمحور وتتركز حول السؤالين التاليين: إلى أي مدى يتوفر لدي القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة بأن استخدام الموازونات الرأس مالية تؤدي إلى ترشيد القرارات الإستثمارية وما مدى امتلاكهم معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازونات الرأس مالية وفق الأسس والمبادئ العلمية؟

فرضيات البحث

الفرضية الأولى:

يدرك القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة على أن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية يعتبر إحدى الوظائف المهمة لإدارة المصرف عند مستوي دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الثانية:

يتوفر لدي القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازنة الرأس مالية وفق الأسس والمبادئ العلمية عند مستوي دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الثالثة:

يدرك القارئون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة على أن استخدام الموازنة الرأس مالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ . . .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على أهمية الموازنات الرأس مالية في عملية تقييم الإستثمارات بهدف اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بسبب الدور الكبير الذي يلعبه الإستثمار في الاقتصاد الوطني والمخاطر الكبيرة التي ترافقه مما يتطلب بذل المزيد من الإهتمام به واستخدام أفضل الطرق التي تساعد في اختيار الإستثمار الأفضل من ناحية الفترة الزمنية والكلفة والعائد. الأهداف التفصيلية لهذا البحث تتمثل في الآتي:

- ١- إبراز أهمية استخدام الموازنات الرأس مالية لترشيد القرارات الإستثمارية بالمصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة.
- ٢- بيان مدى ادراك القارئون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة بأن استخدام الموازنة الرأس مالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية.
- ٣- بيان مدى توفر معرفة كافية لدى القارئون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازنة الرأس مالية وفق الأسس والمبادئ العلمية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله ، ففي ظل التطورات العلمية المتسارعة والعولمة واشتداد حدة المنافسة وارتفاع درجات المخاطر المتعلقة بالإستثمار ، الأمر الذي يستوجب من إدارات المؤسسات المالية الإهتمام بالإساليب العلمية واستخدامها لترشيد القرارات الإستثمارية لجعل هذه القرارات قائمة على أسس علمية متينة تخفض من مخاطرها وتزيد من فعاليتها.

مصادر بيانات البحث:

يعتمد البحث على الآتي:

- ١- مصادر البيانات الأولية: بواسطة الإستبانة.
- ٢- مصادر البيانات الثانوية: الكتب، والرسائل الجامعية، والمجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

- ١- الحدود المكانية: مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور- السودان.
- ٢- الحدود الزمانية للدراسة: العام ٢٠١٥ م.

هيكل البحث

يتكون هذا البحث من خمسة اجزاء: الجزء الأول يحتوي الاطار العام للبحث وفي الجزء الثاني يتم استعراض الإطار النظري ذات الصلة بموضوع البحث. الجزء الثالث يشتمل على الطرائق والإجراءات. في الجزء الرابع يتم تحليل ومناقشة نتائج البحث، أما الجزء الخامس والأخير فيشتمل على ملخص نتائج البحث والتوصيات.

الإطار النظري:

مفهوم القرار الإستثماري

هناك تعريف عدة للقرار أو عملية اتخاذ القرار الإستثماري نذكر منها (زيد، ٢٠١٥ م):

- يتمثل القرار- أي قرار- في الاختيار من بين البدائل عدة وذلك لتحقيق هدف معين

- إن القرار يقوم على المفاضلة، وبشكل واعي ومدرك، بين مجموعة بدائل، أو حلول متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار، وفي أحيان معينة قد يكون القرار رفضاً لكل البدائل أو الحلول المتاحة للاختيار.

يتضمن مفهوم قرار الإستثمار طبقاً لهذا المفهوم ما يلي (أبو خشبه، ٢٠٠٢):

١. قرارات إستثمارية يترتب عليها إستثمار أموال في إقامة مشروعات إستثمارية يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة.
٢. قرارات إستثمارية يترتب عليها إستثمار أموال في التوسع للمشروعات الحالية ويتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع.
٣. قرارات إستثمارية يترتب عليها إحلال وتجديد الأصول الحالية والغرض من هذه القرارات الإستثمارية هو المحافظة علي الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها.

إنّ مفهوم القرار الاستثماري الرشيد لا بد أن يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار آخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحي بها، ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري (زيد، مرجع سابق).

الموازنات الرأسمالية وعلاقتها بترشيد القرارات الإستثمارية:

الموازنة الرأسمالية عبارة عن خطة كمية ومالية للأنشطة الإستثمارية في الفترة المقبلة، وهي بذلك تعتبر برنامج تخطيطي ورقابي للإدارة المالية يتضح أن الموازنة الرأسمالية تتضمن مجموعة من التعابير الكمية والمالية لبرنامج معين تسعى المنشأة لتنفيذه مرتبط بالأنشطة والمشاريع الإستثمارية التي تقوم بها من خلال إدراجها في خطة الموازنة الإستثمارية التي تسمح بتخطيط ومراقبة هذه الأنشطة (نصر الدين، ٢٠٠٨م)، كما عرفت علي أنها تخطيط لما يجب إنفاقه من نفقات، تتمثل في إرتباطات أو تعهدات طويلة الأجل بمبالغ هائلة وكبيرة من الموارد التي تتم في إطار السياسة الإستراتيجية الطويلة الأجل حيث يربط هذا التعريف عملية إعداد الموازنة الإستثمارية بالنفقات الطويلة الأجل التي تنفقها المنشأة في إطار خططها الإستراتيجية المتعلقة بإقامة مختلف المشاريع الإستثمارية التي يترتب عليها آثار تمتد لعدد كبير من السنوات، ويمكن أن تحدد المستقبل بشكل كبير جداً (الراوي، ٢٠٠٠م). كما عرفها الصياح (٢٠٠٣م) أنها خطة الإنفاق الإستثماري في الموجودات الثابتة والعلمية المتكاملة التي تتطلع بها الإدارة المالية لتحليل المشاريع الإستثمارية وإتخاذ القرارات اللازمة، ويتضح من خلال هذا التعريف أن عملية إعداد الموازنة الرأسمالية تنطلق من العملية التي تسمح بتقييم مقترحات الإنفاق الإستثماري واختيار المشروع المناسب الذي يسمح بترشيد هذا الإنفاق وتحقيق أقصى عائد منه، وهي بهذا تعتبر الأداة التي يمكن الإعتماد عليها في تحليل وتقييم المشاريع الإستثمارية المختلفة. تعرف الموازنة الرأسمالية أيضاً بأنها برنامج عمل طويل الأجل يتضمن الخطوات والمراحل التي تقوم بها المنشأة من أجل تحويل مواردها المتاحة إلى إستثمارات طويلة الأجل وتحقيق الربح الوفير والحفاظ على رأس المال وإستمرارية الدخل. وللموازنة الرأسمالية أهمية كبيرة تتمثل في كونها أداة للتخطيط والإستثمار الطويل الأجل، ولذلك لا بد من الإهتمام بالقرارات التي تؤدي إلى النجاح في الأمد الطويل حيث تواجه المنشأة بعدد من المشاريع الإستثمارية سواء للتوسع في موجوداتها الثابتة أو

في إنتاج منتج جديد أو التوسع في المنتج القديم، أو في عملية شراء أجهزة ومعدات أو إستبدال الأصول الثابتة الحالية لهذا السبب، فإن على الإدارة أن تركز على التخطيط الدقيق والجيد للموازنة الرأسمالية، كما أن الموازنة الرأسمالية لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة لذلك فإن الإدارة تفقد السيطرة التامة على تحديد نتائج المستقبل ولذلك لا بد من وجود برنامج زمني يتضمن متى تقوم المنشأة بتوسيع الطاقة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب وبتدبير الأموال اللازمة لعملية التوسع حيث أن ذلك يتطلب فترة زمنية طويلة حسب موقع جامعه الملك سعود (<http://faculty.ksu.edu.sa>).

علاقة الموازنات الرأسمالية بترشيد القرارات الإستثمارية

تساعد الموازنة التخطيطية الرأسمالية في تقويم المشروعات الإستثمارية مالياً حتى يتسنى للإدارة إتخاذ القرار الرشيد والذي يقوم على قاعدة قبول المشروع إذا كان مجموع التدفقات النقدية المتوقعة منه أعلى من تكلفته الأصلية، وبلغة أخرى يقبل المشروع إذا كان يزيد من قيمة حقوق الملكية، وبلغة الإقتصاد يحكم قبول أو رفض مشروع إستثماري معين النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الحدية مع التكلفة الحدية للمشروع، فإذا زادت الإيرادات الحدية على التكلفة الحدية فإن هذا يعنى إضافة إلى قيمة المنشأة، أما إذا زادت التكلفة الحدية على الإيرادات الحدية فإن هذا يعنى تخفيض في قيمة المنشأة، وما دام هدف الإدارة هو تعظيم قيمة المنشأة، لذلك يجب عليها رفض أى مشروع تزيد تكلفته الحدية عن إيراداته الحدية، ويتطلب تطبيق المبدأ السابق من المحاسب الإداري حسب موقع المشورة للمعاملات الاقتصادية والمالية الإسلامية (www.darelmashora.com/download.ashx?docid):

١- تحديد تكلفة المشروع الأصلية.

2- تقدير الإيرادات المتوقعة خلال عمر المشروع الإنتاجي.

وتساهم الموازنة الرأسمالية في مد الإدارة بالبيانات والمعلومات المالية التي تساعد في تحديد المسألتين السابقتين تحت ظروف بديلة مختلفة، محللة على أساس زمني حتى يتسنى لها إختيار المشروعات الأفضل، أو إتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع وغير ذلك من تلك القرارات.

الطرائق والإجراءات

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع فروع المصارف التجارية العاملة في مدينة الفاشر، وتتكون عينة البحث من جميع العاملين بهذه الفروع البالغ عددهم (٥٠)، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع البحث، وتم استرداد 42 استبانة منهم أي بنسبة ٨٤%، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة.

أداة البحث:

الإستبانة هي الأداة التي استخدمت لجمع البيانات ذات الصلة بموضوع البحث، واحتوت علي قسمين رئيسين: القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء علي عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة. القسم الثاني: يحتوي علي عدد (21) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجابته عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق

بشدة) وتم توزيع هذه العبارات علي فرضيات الدراسة الثلاث بواقع ٧ عبارات لكل فرضية. تم توزيع الإستبانة علي عينة الدراسة (42) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلي متغيرات كمية (٥، ٤، ٣، ٢، ١) علي الترتيب.

صدق الأداة:

قياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة ويعطى ، بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}} = \sqrt{\frac{2 \times r}{r+1}}$$

وقد تم حساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الإستبانة بطريقة التجزئة النصفية، حيث تقوم هذه الطريقة علي أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم علي العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل الثبات وفق معادلة سيرمان- براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times r}{r+1}$$

حيث (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات علي العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات علي العبارات ذات الأرقام الزوجية. ولحساب صدق وثبات الإستبانة قام الباحث بأخذ عينة (5) أفراد من مجتمع الدراسة، وتم حساب ثبات الإستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (١): الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي الإستبانة :

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الفرضية الأولى	0.59	0.77
الفرضية الثانية	0.60	0.77
الفرضية الثالثة	0.75	0.87
الإستبانة كاملاً	0.69	0.83

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، 2015م.

يشير نتائج الجدول (١) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلي الإستبانة كاملة كانت أكبر من (50%) مما يدل عل أن إستبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة ولتحقق من فرضياتها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية شملت، التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، بالإضافة إلى مربع كاي لاختبار الفروض.

التحليل والمناقشة

1- المؤهل العلمي

جدول (٢): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	35	%83.3
دبلوم عالي	2	%4.8
أخري	5	%11.9
المجموع	42	%100.0

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، ٢٠١٥م.

يشير الجدول (٢) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العملي (بكالوريوس) حيث بلغ عددهم ٣٥ فرد بنسبة %83.3 من العينة الكلية، وتضمنت العينة (٥) أفراد يمثلون نسبة %11.9 وهم من ذوي المؤهلات الأخرى، كما تضمنت العينة (٢) أفراد بنسبة %4.8 من ذوي المؤهل العلمي (دبلوم عالي). وهذا يشير إلى أن المستجيبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة، وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية في اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

٢. التخصص

جدول (٣): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	22	%52.4
إدارة أعمال	6	%14.3
اقتصاد	11	%26.2
أخري	3	%7.1
المجموع	42	%100.0

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، ٢٠١٥م.

يشير الجدول (٣) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة حيث بلغ عددهم ٢٢ بنسبة بلغت %52.4، يليها الاقتصاد بعدد (١١) فرد بنسبة بلغت الـ %26.2، وإدارة أعمال %14.3، وبلغت التخصصات الأخرى عدد (٣) أفراد بنسبة بلغت %7.1 من العينة الكلية، وهذا يعني أن ٩٢,٩% من المبحوثين لهم اطلاع ودراية لمفهوم الموازنات الرأسمالية، وآليات اتخاذ القرار.

٣. المركز الوظيفي

جدول (٤): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي :

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير	2	4.8%
نائب مدير	5	11.9%
رئيس قسم	11	26.2%
موظف	21	50.0%
أخري	3	7.1%
المجموع	42	100.0%

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، ٢٠١٥م.

يشير الجدول (٤) أن غالبية الأفراد يشغلون مركز موظف بواقع (٢١) فرد من أفراد العينة وذلك بنسبة بلغت 50.0%، يليها (١١) فرد من أفراد العينة يشغلون مركز رئيس قسم بنسبة 26.20%، كما شمل المركز الوظيفي نائب مدير عدد (٥) أفراد بنسبة 11.90%، تليها المراكز الوظيفية الأخرى حيث بلغ عددهم (٣) أفراد بنسبة 7.10%، وأخيرا المركز الوظيفي مدير وبلغ عددهم (٢) فرد وبنسبة 4.80% من العينة الكلية، أي أن ٤٢,٩% من عينة البحث هي من الإدارة العليا التي تشارك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ومنها قرارات الانفاق الإستثماري.

٤. سنوات الخبرة

جدول (٥): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	18	42.9%
٦ - ١٠ سنوات	10	23.8%
١١-١٥ سنة	4	9.5%
١٦-٢٠ سنة	4	9.5%
21 سنة فأكثر	6	14.3%
المجموع	42	100.0%

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، ٢٠١٥م.

يشير الجدول (٥) أن غالبية أفراد العينة لهم سنوات خبرة ٥ سنوات فأقل حيث بلغ عددهم (١٨) فرد بنسبة تراوحت 42.9%، ثم يأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة ٦ - ١٠ سنوات حيث بلغ عددهم (١٠) بنسبة 23.8%، وجاء عدد أفراد العينة لهم سنوات خبرة ٢١ سنة فأكثر البالغ عددهم (٦) أفراد بنسبة ١٤,٣٠%، وتضمنت سنوات الخبرة ١١-١٥ سنة وكذلك ١٦-٢٠ سنة العدد (٤) بالتساوي وبنسبة متساوية بلغت ٩,٥%. أي أن ٣٣,٣% من افراد العينة يملكون خبرة طويلة في مجال عملهم، وبالتالي القدرة إعداد وتنفيذ الموازنات الراسمالية، في حين أن 23.8% لديهم خبرة متوسطة، و 42.9% خبرتهم محدودة لم تتجاوز ١٠ سنوات.

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

يدرك القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة على أن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية يعتبر إحدي الوظائف المهمة لإدارة المصرف عند مستوي دلالة ٠.٠٥.

لاختبار هذه الفرضية اعدت أسئلة من (٧-١) تتعلق بعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ومدى ادراك القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية بأن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية إحدي الوظائف المهمة لإدارة فرع المصرف التجاري. جدول (٦): نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي عبارات الفرضية الأولى:

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تحدد إدارة فرع المصرف المشكلة الإستثمارية قبل اتخاذ القرار.	3	39.71
2	تحدد الإدارة البدائل الإستثمارية المختلفة تمهيداً لاختيار أحدها.	3	23.14
3	تدرس الإدارة البدائل الإستثمارية المتوفرة لاختيار أفضلها.	3	32.09
4	تحدد الإدارة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يتخذ في ظلها القرار الإستثماري.	3	27.71
5	يقوم قرار الإستثمار علي مبدأ تنوع استثمارات فرع المصرف لتقليل مخاطر الإستثمار.	2	18.42
6	يتخذ قرار الاستثمار علي ضوء الإمكانيات المادية المتوفرة لفرع المصرف.	3	28.28
7	يعتمد نجاح قرار الإستثمار علي الإمكانيات البشرية المتوفرة بفرع المصرف.	4	33.71

المصدر: من بيانات البحث الميدانية، 2015م.

١. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الأولى (39.71) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (5%)، وإن ذلك يشير إلي أن إدارة فرع المصرف تحدد المشكلة الإستثمارية قبل اتخاذ القرار.
٢. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثانية (23.14) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (5%)، وذلك يشير إلي أن الإدارة تحدد البدائل الإستثمارية المختلفة تمهيداً لاختيار أحدها.
٣. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثالثة (32.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (5%)، وذلك يشير إلي تدرس الإدارة أن البدائل الإستثمارية المتوفرة لاختيار أفضلها.
٤. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الرابعة (٢٧,٧١) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (٣) ومستوي دلالة (5%)، وذلك يشير إلي أن الإدارة تحدد المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يتخذ في ظلها القرار الإستثماري.

٥. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الخامسة (١٨,٤٢) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (٢) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن قرار الإستثمار يقوم علي مبدأ التنوع لتقليل مخاطر الإستثمار.
٦. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السادسة (٢٨,٢٨) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (٣) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن قرار الإستثمار يتخذ علي ضوء الإمكانيات المادية المتوفرة لفرع المصرف.
٧. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السابعة (٣٣,٧١) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (٤) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن نجاح قرار الإستثمار يعتمد علي الإمكانيات البشرية المتوفرة بفرع المصرف المعني.

الفرضية الثانية

يتوفر لدي القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد وتنفيذ الموازنة الرأسمالية وفق الأسس والمبادئ العلمية عند مستوي دلالة ٥٠٠.٠٥ . . . لاختبار هذه الفرضية اعدت أسئلة من (٧-١) تتمحور حول كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة الرأسمالية بفرع المصرف المعني وفقاً للأسس والمبادئ العلمية.

جدول (٧): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي عبارات الفرضية الثانية:

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يفهم العاملون ماهية الموازنة الرأسمالية.	3	20.66
2	يدرك العاملون أهداف الموازنة الرأسمالية.	4	34.9
3	يدرك العاملون كيفية إعداد الموازنة الرأسمالية.	4	32.04
4	يشارك العاملون في إعداد الموازنة الرأسمالية.	4	12.76
5	تشمل الموازنة الرأسمالية كافة أنشطته وعملياته الإستثمارية.	4	41.33
6	تتسم الموازنة الرأسمالية لفرع المصرف بالواقعية.	3	19.52
7	يعد فرع المصرف موازنة رأسمالية مرنة.	3	6.95

١. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الأولى (20.66) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يفهمون ماهية الموازنة الرأسمالية.
٢. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثانية (34.9) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يدركون أهداف الموازنة الرأسمالية.
٣. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثالثة (32.04) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يدركون كيفية إعداد الموازنة الرأسمالية.

٤. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الرابعة (12.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يشاركون في إعداد الموازنة الرأسمالية.
٥. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الخامسة (41.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يعون ضرورة أن تشمل الموازنة الرأسمالية كافة أنشطة وعمليات المصرف الإستثمارية.
٦. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السادسة (19.52) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية للمصرف المعني يجب أن تتسم بالواقعية.
٧. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السابعة (6.95) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن العاملون بالمصرف المعني يعون ضرورة أن تعد المصرف موازنة رأسمالية مرنة.

الفرضية الثالثة

يدرك القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة على أن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ .

لاختبار هذه الفرضية اعدت أسئلة من (٧-١) تتمحور حول مدى ادراك القائمون على ادارة فروع المصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة بأن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية.

جدول (٨): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي عبارات الفرضية الثالثة:

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تخفيض الموازنة الرأسمالية درجة المخاطر في إتخاذ القرارات الإستثمارية.	3	24.47
2	تقلل الموازنة الرأسمالية تكلفة القرارات الإستثمارية.	3	10.19
3	توفر الموازنة الرأسمالية مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تساعد علي تنفيذ القرارات الإستثمارية.	3	16.47
4	تكشف الموازنة الرأسمالية الأخطاء في إتخاذ القرارات الإستثمارية.	3	11.90
5	تحدد الموازنة الرأسمالية المسؤولية عن الانحراف في تنفيذ القرارات الإستثمارية.	3	13.42
6	تسهل الموازنة الرأسمالية في زيادة خبرة متخذي القرارات الإستثمارية.	3	31.33
7	تساعد الموازنة الرأسمالية علي استمرارية فرع المصرف في تحقيق أهدافه.	2	17.71

١. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الأولى (24.47) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تخفض درجة المخاطر في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

٢. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثانية (10.19) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تقلل تكلفة القرارات الإستثمارية.
٣. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الثالثة (16.47) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية توفر مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تساعد علي تنفيذ القرارات الإستثمارية.
٤. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الرابعة (11.90) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تكشف الأخطاء في إتخاذ القرارات الإستثمارية.
٥. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة الخامسة (13.42) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تحدد المسئولية عن الانحراف في تنفيذ القرارات الإستثمارية.
٦. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السادسة (31.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تسهم في زيادة خبرة متخذي القرارات الإستثمارية.
٧. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة، الموافقين، المحايدين، علي ما جاء بالعبارة السابعة (17.71) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوي دلالة (٥%)، وذلك يشير إلي أن الموازنة الرأسمالية تساعد المصرف على الاستمرار في تحقيق أهدافه.

ملخص النتائج والتوصيات

ملخص النتائج

النتائج التي تم التوصل إليها أوضحت:

١. أن عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية تعتبر إحدى الوظائف المهمة لإداري فرع المصارف التجارية وتحدد هذه الفروع البدائل الإستثمارية المختلفة ومن ثم اختيار أفضلها.
٢. تعتبر تنوع الإستثمارات من أهم الدعائم الرئيسة التي يقوم عليها القرار الإستثماري لهذه الفروع لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات وتعتبر عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية من الوظائف المهمة لإدارة المصرف عند مستوي دلالة ٥,٠٠٠.
٣. أن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات الإستثمارية عند مستوي دلالة ٥,٠٠٠.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها أوصى البحث بالآتي:

١. ضرورة تدعيم ثقافة الموازنة الرأسمالية والتأكد من سلامة البديل الإستثماري الذي يتم اختياره.
٢. بناء قدرات العاملين في هذه المصارف في مجال استخدام الموازنات الرأسمالية لترشيد القرار الإستثماري.
٣. إشراك موظفي الأقسام والإدارات بفروع المصارف التجارية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية.

قائمة المراجع والمصادر:

١. حكمت أحمد الراوي (٢٠٠٠)، البعد المحاسبي لجدوي تقييم المشروعات. الأكاديمية للنشر، عمان، الأردن.
٢. زيد حياة (٢٠١٥)، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم (دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية، وفلسطين): مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الأسواق المالية والبورصات. جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر.
٣. سعد عبد الرحمن (١٩٩٨)، القياس النفسي النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة.
٤. عبد الله عبد الدائم (١٩٨٤)، التربية التجريبية والبحث التربوي. دار العلم للملايين، ط٢، بيروت.
٥. عبد العال هاشم أبو خشبه (٢٠٠٢م)، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويات المختلفة لها. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والتجارة ، جدة.
٦. عبدالستار مصطفى الصباح (٢٠٠٣)، الإدارة المالية (أطر وحالات علمية). دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٧. نمري نصر الدين (٢٠٠٨م)، الموازنة الاستثمارية ودرها في ترشيد الانفاق الاستثماري. جامعة أم حمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
٨. موقع جامعه الملك سعود - المملكة العربية السعودية - متاح: <http://faculty.ksu.edu.sa>
٩. موقع دار المشورة للمعاملات الاقتصادية والمالية الإسلامية - متاح: www.darelmashora.com/download.ashx?docid